ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
Secretariat
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الافريقية
السكرتاريه
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE
Secretariat
B. P. 3243

Addis Ababa اديس ابابا

منظمـــــة الوحدة الافريقيـــــة

مجلس الوزراء

الدورة العاديـة الرابعة والعشرون

اديس ابابا ـ فبراير سنـــة ١٩٧٥

ـ

CM/649 (XXIV)

تقـــــــــرير

مقرر لجنة برامج الاحتفال بالعيد العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية

ـ

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

تقريـــــــــر
مقرر لجنة برامج الاحتفال بالعيد العاشـــــر
لمنظمة الوحدة الافريقيـــة

---

١ ــ مقدمـــة /

١ ــ ان لجنـة البرامج التي شكلت بصفة مبدئيـة بناء على قرار مـــن الدورة الثامنة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .... (AHG/Dec.61 - VIII) كل من الكاميرون ومصر واثيوبيـا والسنغال ، ثم تم توسيعهـــا لكي تشـمل مزيدا من الدول الاعضاء تضم الاعضاء الاتيين /

بتسوانا

كاميرون (المقرر)

مصـــــر

اثيوبيا

غانـــــا

نيجيريـــا

روانـــــدا

السنغال (الرئيس)

سـيراليون

الصومـــــال

٢ ــ كلفت اللجنة المشكلة على هذا النحو بمهمة تخطيط وتنظيم النشاطات الخاصة باحتفالات العيد العاشر وكذلك وضع برنامج الاحتفالات .

(٢)

٣ ــ اعدت لجنة البرامج ونظمت فى اطار هذه الصلاحيات ــ عددا من الانشطة من بينها انتاج فيلم عن منظمة الوحدة الافريقية يعرض الجزء الاول منه (الجزء التاريخي) واثناء الاحتفالات وفى هذا النطاق تقرر أيضا سك ميداليات كبيرة خاصة لتقديمها الى رؤساء الدول والحكومات وكجوائز للشخصيات الافريقية الاخرى التى قدمت خدمات لافريقيا . والى جانب هذا تم سك ميداليات تذكارية ذهبية وفضية وبرونزية لبيعها للجمهور. وكان الهدف تقديم عائد بيع هذه الميداليات بعد خصم التكاليف لصندوق حركات التحرير .

ظ

٤ ــ فى الوقت الذى تم فيه تنفيذ معظم النشاطات والمظاهر الخاصة بالاحتفال وفق ما كان مقررا الا ان المشروعات الخاصة بالفيلم وبيع الميداليات ظلت معلقة حتى الان .

٥ ــ وفيما يتعلق بالفيلم تجدر الاشارة الى أن الفكرة العامة كانت ان يشتمل الفيلم على جزئين متكاملين ..

الجزء الاول الذى كان من المقرر انجازه وتسليمه فى الوقت المناسب لكى يعرض أثناء الاحتفالات ــ كان يمثل عرضا لتاريخ نضال الشعوب وللاحداث التاريخية التى أدت الى قيام منظمة الوحدة الافريقية ولمنجزات الدول الافريقية المستقلة كما يتضمن ايضا نبذة عن حياة ونشاط منظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها وخاصة دورها فى مجال

(٣)

مساعدة حركات التحرير ، ومساهمتها فى حفظ السلام فى أفريقيا وباقى انحاء العالم بما فى ذلك التعاون الافريقى والدولى .

أما الجزء الثانى فكان من المقرر ان يركز على مظاهر الاحتفال التى تقام بمناسبة العيد العاشر لمنظمة الوحدة الافريقية .

٦ — وكان المقصود بالفيلم فى اطار هذه الفكرة الشاملة التى تقوم على موضوع " الحرية فى أفريقيا " ان يقوم عرضا متوازنا لتاريخ افريقيا مع مراعاة العوامل التاريخية والسياسية والجغرافية واللغوية المختلفة التى تتميز بها منظمة الوحدة الافريقية .

٧ — كما تم الاتفاق على ان تكون المواصفات الفنية للفيلم كما يلى /

٣٥ مليمتر

ملون تكنسكوب

مدته / ساعتان

ناطق باللغات / العربية والفرنسية والانجليزية

وتحددت تكاليف الفيلم بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار أمريكى تدفع كالاتى /

دفعة اولى / ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكى

عند تسليم الجزء الاول من الفيلم يدفع مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار امريكى

عند تسليم الجزء الثانى من الفيلم يدفع مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار امريكى

٨ ـ قدم المنتج الجزء الاول من الفيلم وشاهده أعضاء لجنة البرامج والامانة قبل موعد احتفالات العيد العاشر ، غير ان النتيجة لم تكن مرضية واستبعدت فكرة عرض الجزء الاول من الفيلم اثناء الاحتفالات وعقد اجتماع بين اللجنة والمنتج لبحث نواحي القصور في الفيلم .

٩ ـ خلال هذا الاجتماع الذى انعقد فى اول يونيو ١٩٧٣ لفتت اللجنة نظر المنتج الى نواحي القصور فى الفيلم فيما يتعلق بالتوازن فى العرض وتتابع المناظر وطلبت منه ان يصححها وقبل المنتج ذلك . كما رأت اللجنة انه من الضرورى ان تطلب من الامين العام الاستعانة بخبير يتولى الاشراف على الفيلم بالنسبة للاداء السليم للسيناريو وملاحظات اللجنة ، وقبل المنتج هذه التعديلات شريطة ان يفوض هذا الخبير بالتوقيع بالموافقة على الفيلم والا يتعارض اشرافه مع الناحية الفنية وبالتالى قام الامين العام بناء على نصيحة الاتحاد الافريقى لمنتجى الافلام بتعيين الخبير المستر جلبرت مينو من غينيا للاضطلاع بالمهمة السابق ذكرها .

١٠ ـ ولقد أدت هذه التطورات الى ايقاف دفع الجزء الثانى من المبلغ الذى كان من المقرر دفعه وفقا للعقد عند تسليم الجزء الاول من الفيلم فى ١٥ مايو ١٩٧٣ .

١١ ــ وبينما كان الامين العام ينتظر استلام الفيلم بعد مراجعته تلقى رسالة من المنتج يبلغه فيها بانه اذا لم يتم دفع الجزء الثانى من المبلغ فورا فانه سيجد نفسه مضطرا ــ لاسباب مالية ملحة ــ الى ان يوقف انتاج الفيلم. وبالتالى اجتمعت اللجنة لتبحث مسألة الفيلم فى ضوء هذا التطور الجديد الذى من شأنه ان يعرض المشروع كله للخطر وكذا مبلغ الـ ١٠٠ر٠٠٠ دولار التى دفعت للمنتج ومما يجب ذكره فى هذا الصدد انه عندما وافقت اللجنة على دفع ٥٠ ٪ من ثمن الفيلم كدفعة اولى ، فانها لم تفعل ذلك الا بفرض توفير المبالغ اللازمة للمنتج للبدء فى عمله وتنفيذه دون اية معوقات مالية. وجدير بالذكر انه خلال اجتماع اللجنة فى اول مايو ١٩٧٣ ذكر المنتج عند سؤاله ان الجزء الاول من الفيلم قيد المناقشة قد تكلف حتى ذلك الحين حوالى ٢٥٠ر٠٠٠ دولار.

١٢ ــ يجب ان نذكر فى هذا الصدد انه عندما اعرب المنتج عن عدم قدرته على مواصلة العمل لاسباب مالية كانت الدفعة الاولى قد سلمت اليه بالفعل وهى ١٠٠ر٠٠٠ دولار الامر الذى يترك له على الاقل من الناحية الحسابية بعد خصم تكاليف الجزء الاول من الفيلم (٢٥٠ر٠٠٠ دولار) ما يكفيه لمواصلة عمله الى ان يتم دفع الجزء الثانى من المبلغ والذى تأخر دفعه نتيجة لاوجه القصور التى لوحظت فى الجزء الاول الذى اعيد اليه لتعديله ولهذا فانه لا يوجد ما يبرر

(٦)

امتناع المخرج عن مواصلة عمله بحجة مواجهة صعوبات مالية

١٣ــ ونظرا لهذه الظروف الغير اجتمعت اللجنة فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٧٣ واستعرضت الموقف برمته بالنسبة للفيلم بما فى ذلك طلب المنتج دفع الجزء الثانى من المبلغ والذى يرتبط دفعه بتسليم الجزء الاول من الفيلم. ومما يذكر ان اللجنة لم تقبل او تتسلم الفيلم استنادا الى الاسس سالفة الذكر .

١٤ــ ووجهت اللجنة بموقف يمكن ان يسفر عن عواقب وخيمة فمن ناحية كانت اللجنة مترددة فى السماح بدفع الجزء الثانى من المبلغ نظرا للنتيجة غير المرضية التى تم التوصل اليها مقابل مبلغ المائة ألف دولار الذى تم سداده بالفعل ، ومن ناحية اخرى كانت اللجنة تخشى ان يؤدى الامتناع عن سداد الجزء الثانى حتى يتم تسليم الجزء الاول المعدل من الفيلم الى موقف يهدد المشروع كله بالخطر وكذلك المبلغ الذى تم سداده بالفعل .

١٥ــ وبعد مناقشات مستفيضة حول هذا الموضوع اتفقت اللجنة على صيغة للخروج من هذا المأزق وهى عقد اجتماع فى أديس أبابا تحت اشراف اللجنة بين الخبير الذى يعين عن طريق الامين العام وبين

المنتج للتشاور والتعاون فيما بينهما بهدف وضع برنامج عمل يضمن لمنظمة الوحدة الافريقية التنفيذ الصادق للسيناريو ولتوصيات اللجنة الخاصة بمراجعة الجزء الاول من الفيلم.

١٦ - وبالفعل اجتمع الخبير والمنتج فى أديس أبابا ولكنهما لم يتمكنا من الاتفاق على برنامج العمل الذى طلب منهما وضعه ونتيجة لهذا أعد الخبير بمفرده قائمة بتوصياته بالنسبة للتغييرات والتعديلات التى يقترحها على الفيلم وقدمها الى اللجنة .

١٦ ـ ونتيجة لهذا ناقشت اللجنة فى اجتماعها المنعقد فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ والذى حضره الخبير والمنتج التوصيات بندا بندا ، واستطلعت رأى المنتج بالنسبه لكل نقطه • وبهذه الطريقة تم قبول كل هذه التوصيات مع ادخال بعض التعديلات عليها • كما تم الاتفاق أيضا على ان يشهد الخبير والمنتج معا الفيلم لمناقشته اثناء عملية المونتاج • واخيرا ادرج الخبير التوصيات التى تمت الموافقة عليها فى خطاب موجه الى المنتج وقدمه الى الامانه لارساله اليه • ولقد تم ارسال هذا الخطاب الى المنتج ومعه خطاب آخر من الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية •

١٧ ـ وفى سبتمبر سنة ١٩٧٤ ابرق المنتج الى الامانه العامه يبلغها انه على وشك الانتهاء من عمل مونتاج الفيلم وانه يطلب منها افادته عن الاجراءات اللازمة لتقديم الفيلم للموافقه عليه وبناء على الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى هذا الشأن خلال اجتماع ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ ، ردت الامانه العامه على المنتج ببرقيه تطلب اليه فيها أن يوضح التاريخ والمكان الذى يمكن ان يقابله فيه الخبير • ورد المنتج على هذه البرقيه بما يفيد انه لا يعترف بهذا الاتفاق وانه يرفض التعامل مع الخبير •

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

١٨ ـ اما فيما يتعلق بالميداليات التذكارية المعروضة للبيع للجمهور مما تجدر الاشاره اليه أن الميداليات التى تم سكها لهذا الغرض كانت كالآتى :

٥٠٠ر٥ قطعة ذهبية

٢٠٠٠ر٢٠ قطعة فضية

٢٠٠٠ر٢٠ قطعة برونزية

١٩ ـ وقد تم تمويل شراء الذهب وتكاليف التصنيع عن طريق قرض تم الحصول عليه من البنك التجارى الاثيوبى فى فبراير سنة ١٩٧٣ . وكانت القيمة المبدئيه للقرض هى (٧٣ر١٢٢ ٩٦٢) دولار اثيوبى أو (٩ م٧٩٣ر٤٦٤) دولار امريكى والذى انخفض بعد استخدام العائدات الناتجه عن عمليات البيع على دفعات الى ١٧ر٦٨٤ ٧١٧ دولار اثيوبى فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ . ومما يجب ذكره ان الفائدة السنوية المستحقه على القرض هى ٩½ ٪ فى السنة .

٢٠ ـ ونظرا لهذا الوضع الخطير وادراكا من الامين العام الادارى للنتائج الماليه السيئة التى قد تترتب على هذا الموضوع بالنسبه للمنظمه ، قدم تقريرا الى مجلس الوزراء يوضح فيه الموقف ويطلب قرارا من المجلس يقضى بقيام الدول الاعضاء بشراء الميداليات غير المباعه فيما بينها . ولقد أيدت لجنة البرامج هذه التوصيه فى تقريرها : ..... (DOC. CM/561)

ونتيجة لذلك قرر مجلس الوزراء فى دورته العاديه الثالثه والعشرين المنعقده فى مقديشيو بالصومال فى يونيو ١٩٧٤ (.....AHG/Dec.1 - XI) أن تشترى الدول الأعضاء فى المنظمة الميداليات التذكاريه غير المباعه وذلك على أساس نسبى ، وأن يتم دفع العائد الى البنك التجارى الاثيوبى لاستهلاك القرض . وبالاضافة الى ذلك خول هذا القرار للامين العام الادارى بيع سبيكة الذهب التى تزن ٢١ كيلو و ٧٨٢ر٧٨٩ جراما فى السوق الدوليه ودفع العائد لاستهلاك القرض ، وهذا الذهب هو ماتبقى من السبيكة المشتراه والمستخدمه فى سك الميداليات .

٢١ ـ وبناء على القرار السابق وجه الامين العام الادارى بتاريخ ٧ أغسطس عام ١٩٧٤ مذكرة دوريه برقم (.....CAB/PRO/89/141) مرفق معها قائمة تتضمن عدد الميداليات من كل نوع والمخصصه لكل دوله من الدول الاعضاء بالاضافه الى أسعار هذه الميداليات . والواقع أنه باستثناء عدد قليل من الدول التى أشارت الى عزمها الوفاء بالتزاماتها فى هذا الصدد فهناك دولة واحدة فقط من الدول الاعضاء قامت فعلا بالشراء حتى الآن . وهكذا فأنه بالرغم من أن هناك عددا من الميداليات بيع للجمهور فى الفترة الماضيه ، ورغم أن دولة واحدة هى التى قامت

بالشراء فعلا كما سبق أن ذكرنا الا أن الموقف بالنسبة للقرض وبيـــع الميداليات قد ظل أساسا غير مستقر كما كان عليه الحال قبل اتخـــاذ قرار بتوزيع الميداليات بين الدول الاعضاء بشكل نسبـي ٠

٢٢ــ وهناك بند لم يدخل ضمن البرنامج الاصلي للاحتفالات ولكنه عرض علـى اللجنه وهو موضوع التشيـد الخاص بمنظمة الوحدة الأفريقية الـــذي اقترحه السيد عثمان هـ ٠ سو مَن السنغال ٠ وتجدر الاشارة الى أن هذه المسألة قد عرضت على مجلس الوزراء الذى قرر فى دورته العاديه العشرين المنعقدة فى أديس أبابا فى فبراير عام ١٩٧٣ أن يحيل الموضوع الـــى الدول الاعضاء طالبا منها أن تبعث بتعليقاتها أو مقترحاتها البديلـــه الى لجنة البرامج لبحثها ٠

٢٣ــ وعلى أية حال فأنه رغم المذكرات العديده التى بعثت بها الامانة العامـه الا اننا لم نتلق سوى اربعة ردود فقط حتى الآن ٠ ويعتبر كل ماتقـــدم الخلفيـة التى اجتمعت فى ظلها لجنة البرامج يوم ٤ فبراير عـام ١٩٧٥ لكى تبحث مرة اخرى البنود الخاصه ببرنامج احتفالات العيد العاشـر التى مازالت معلقـه حتى الآن ٠

المـــداولات

٢٤ ـ تضمن جدول أعمال اللجنة فى اجتماعها فى ٤ فبراير سنة ١٩٧٥ البنـود الآتيـه :

١) اقرار جدول الاعمال •

٢) اقرار محاضر جلسات الاجتماع الأخير (٨ نوفمبر ١٩٧٣) •

٣) بحث رفض منتج الفيلم (السيد ادجالى) عرض مونتاج الفيلـم الخاص بمنظمة الوحدة الافريقية على الخبير المعين لذلك •

٤) بحث اصدار تشيـد للمنظمـه •

٥) بحث مسألة الميداليات التذكارية غير المباعـة وفائض الذهب •

٢٥ـ تم اقرار جدول الأعمال ومحاضر الجلسات الخاصه بالاجتماع الاخيـــر مع بعض التعديلات • وتجدر الاشارة الى أن محاضر الجلسات هـــذه تضمنت التوصيات التى تقدم بها الخبير فيما يتعلق بالتغييرات التى يجب ادخالها على الجزء الاول من الفيلـم والتى قبلها الخبير بالتشاور مـــع اللجنه •ومن بين التعديلات المعنية حذف الاضافات الموصى بها فـــى ـ فيلم جمهورية الكاميرون المتحدة من القائمـة ـ باعتباره مثل ناجـــح للوحدة الوطنيـه • وقد تمت مناقشـة مفصلة للفقرة (١٣) من مضابـــط

الجلسات التى تنص على مايلى :

" تم فى النهاية الاتفاق على أنه يجب على الخبير والمنتج أن يشهدا معا ويناقشا الفيلم قبل عمل المونتاج ، وأعرب بعض الاعضاء عن شكهم فيما اذا كانت كلمة " قبل " تعكس بدقه القرار الذى تم التوصل اليه فى اجتماع ٨ نوفمبر . وفى هذا الصدد أشير الى أنه جرت مناقشة مطولة حول اشتراك الخبير فى عمل مونتاج الفيلم . كما أشير الى وجهات النظر المختلفة التى أعرب عنها الخبير والمنتج فى هذا الشأن والجهود التى بذلتها اللجنة للتوفيق بين هذه الخلافات ، ولحث المنتج على قبول اشتراك الخبير فى عمل مونتاج الفيلم . ولذلك اقترح أن كلمة " أثناء " وليست كلمة " قبل " عمل المونتاج هى التى تعكس بصورة أفضل مغزى الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى الاجتماع المذكور . وتم الاعراب عن وجهات النظر القائلة بأنه لما كان الهدف هو ضمان اشتراك الخبير فى عمل مونتاج الفيلم فى مرحلة تسمح باجراء التعديلات المحتملة ، فأنه لايوجد خلاف جوهرى فى هذا الصدد بين كلمة " قبل " أو كلمة " أثناء " . وأخيرا تقرر أنه يجب استبدال كلمة " قبل " بكلمة " أثناء " حيث أنها تعبر بشكل أدق عن روح الاتفاق .

٢٦ ـ ثم شرعت اللجنة حينئذ فى بحث خطاب بعث به المنتج الى الأمين العام الادارى بتاريخ ١٠ يناير ١٩٧٤ • ويسرد الخطاب عددا من الشكاوى من بعض الفقرات الواردة فى مضابط الجلسات الخاصه بالاجتماعات السابقة ، والتأخير فى الدفع الذى يدعى المنتج انه تسبب له فى مصروفات كبيرة • ويقرر المنتج أيضا فى هذا الخطاب رفضه الخضوع لرقابة أحد الفنيين (الخبير الذى عينته منظمة الوحدة الافريقية) • كما يعترف المنتج فى نفس الخطاب بأن : " العقد ينص على أننى يجب أن استرشد بقرارات لجنة البرامج ، وبالامانة يمكن أنت "(الامين العام) • ومما يجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد أن هذا الخطاب كتب بعد شهرين من آخر اجتماع للجنة (٨ نوفمبر ١٩٧٣) الذى حضره المنتج نفسه والخبير ، والذى تمت فيه الموافقة على التوصيات التى تقدم بها الخبير وذلك بعد أن قبلها المنتج ، وتتضمن اشتراك الخبير فى مونتاج الفيلم • وما يجب ذكره ان الامين العام الادارى هو الذى عين الخبير بناء على قرار لجنة البرامج •

٢٧ ـ وهناك فقرة أخرى فى الخطاب استرعت انتباه اللجنة ، وهى الفقرة التى يقرر فيها : " ان الوقت الذى نحتاجه لاستكمال الفيلم لا يسمح

بادخال جميع البلدان الافريقية التى لم أزرها بعد وانما بادخال حوالى خمسة عشر دولة منها فقط ، وبناء على توصياتكم وتوصيات اللجنة فإن هذه البلدان سيتم اختيارها من بين السبعة عشر دولة التى يتناولها الفيلم ." وكان من رأى اللجنة أنه اذا كانت هذه هى الحالة فسيكون من الصعب مطالبة البلدان التى تستبعد بهذه الطريقة أن تسهم فى تكاليف الفيلم . كما ذكر أن المنتج لم يحترم التزاماته أثناء رحلته التصويرية فى الدول الاعضاء ومما استرعى بصفة خاصة انتباه اللجنة ماذكر بشأن رحلته للكامرون حيث وصلها دون اخطار سابق ، ثم غادر البلاد دون أن يصور شيئا وذلك بحجج لا أساس لها . وبالتالى أعرب مندوب الكاميرون عن تحفظات بلاده على الفيلم الذى يعالجه المنتج بهذا الشكل . ومن ناحية اخرى لم ترتاح اللجنة للهجة الجافة الذى استخدمها المنتج فى خطابه عند اشارته الى قراراتها ."وطلبت من الامانة توجيه نظره الى ذلك .

٢٨ــ ان رفض المنتج تقديم مونتاج الفيلم الى الخبير الذى عينته منظمة الوحدة الافريقية حسب مااتفق عليه يعتبر أمرا يتنافى مع شروط العقد الذى ينص على أن " يعين الامين العام الادارى لمنظمة الوحدة الافريقية

بالتشاور مع لجنة البرامج مسئولا يتولى التنسيق بين الامانه العامة والمنتج أثناء تنفيذ هذا العقد ." ونظرا لما سبق فقد رأى بعض الأعضاء أنه لا يحق للمنظمة تعيين خبير يشرف أو يشترك فى منتاج الفيلم ، بينما رأى البعض الآخر أن المنتج نفسه اعترف فى خطابه بأنه وفقا لشروط العقد فأنه يخضع لقرارات اللجنة والامانة العامة للمنظمة . وفى الواقع أن المادة السادسة من العقد تنص على أنه " يتعهد المنتج رسميا بأن يحترم ، وان ينفذ بأمانه وأن يأخذ تماما فى اعتباره سواء فى التعليقات أو الموسيقى ، المواصفات الوارده فى الفقرة الثالثة والتوصيات المقدمه من لجنة البرامج والامانه العامه لمنظمة الوحدة الافريقية التى أعدتها كل من لجنة البرامج والامانه العامه للمنظمة والتى وردت فى السيناريو الذى قدمه بنفسه والمرفق بالعقد الحالى ." وبالتالى اقترح احالة المسألة الى المستشار القانونى للمنظمة لتقرير الوضع القانونى للمنظمة .

٢٩ـ طلب البعض الكلمه قائلين ان رفض المنتج يرجع الى الكبرياء والحساسيه المهنيه ، وانه رغم أن الخبير قد عينته منظمة الوحدة الافريقية الا أن الحقيقه

أنه هو نفسه منتج سينمائى ولا يمكن لمستر ادجالي (المنتج) الا أن يرفض اشرافه أيا كان . ولذلك اقترح البحث عن فرصه افضل لحل هذه المشكلة خاصة اذا توقشت مع المنتج بروح من الأخاء والتفاهم المتبادل بدلا من اللجوء الى الوسائل القانونيه .

٣٠ـ وفى هذا الصدد اقترح البعض أيضا أنه لتجنب مثل هذه الحساسيات يتعين مطالبة الخبير بتقديم تعليقاته وتوصياته حول الفيلم الى اللجنة التى ستنقلها الى المنتج لتنفيذها .

٣١ـ ونظرا لما تقدم اتفقت اللجنة على بحث المسألة مرة اخرى مع المنتج لجنة على اشراك الخبير فى مونتاج الفيلم بالطريقة سالفة الذكر وأن تطلب الى المستشار القانونى للمنظمة دراسة المسألة فى ضوء السيناريو وتوصيات الخبير التى اقرتها اللجنة وخطاب المنتج بتاريخ ١٠ يناير ١٩٧٤ .

٣٢ ـ كما قررت اللجنة أيضا ان تطلب من حكومة اثيوبيا تعيين وتكليف خبير فى الانتاج السينمائى باجراء دراسة مقارنة بين السيناريو والتوصيات لتعديلها كى تبحثها اللجنة .

٣٣ ــ وقررت اللجنة دعوة المنتج الى حضور اجتماع في أديس أبابا لمناقشته علما بأن المنظمة ستتحمل مصاريف السفر جوا والاقامة وعندما قررت اللجنة ذلك اوضحت انه خلال الاجتماع المقترح سوف يكون المنتج حاضرا للتشاور عندما يدعى الى ذلك اسوة بما حدث في الماضي دون ان يكون له الحق في الاشتراك في مداولات اللجنة بخلاف ما يتضح من بعض الفقرات الواردة في خطابه .

بند "٤" النظر في الموافقة على نشيد للمنظمة

٣٤ ــ فيما يتعلق بهذا البند نود الاشارة الى ان اللجنة والاقتراح الاول تقدم بهما السيد عثمان هـ. سو من السنغال كما نود الاشارة ايضا الى أن هذا الاقتراح قد احيل بقرار من مجلس الوزراء الى الدول الاعضاء لابداء ملاحظاتها او التقدم بمقترحات بديلة. وتقدمت اربع دول اعضاء فقط بارائها الى الامانة. فاقترحت دولتان تنظيم مسابقة يدعى للاشتراك فيها جميع المواطنين المؤهلين عن الدول الاعضاء. كما وافقت دولة دون اى تحفظ على الخبير السيد سو ، بينما اقترحت دولة اخرى دون ان تعترض على النشيد الذى عزفه بنغمة ابطأ .

٣٥ ــ وفي نفس الوقت تلقت الامانة مقترحات اخرى من السيد بسبيس من المغرب والسيد بيبي لولا من زائير وقدمتها الى اللجنة لبحثها . ولذلك تم بحث المقترحات الثلاثة مع بعضها وبالتفصيل . ونتيجة لذلك ونظرا

لان، استجابة الدول الاعضاء للاقتراح الاول كانت ضعيفة جدا من حيث العدد ورغبة فى اعطاء المنظمة مجالا اوسع للاختيار قررت اللجنة ان يطلب الامين العام من الدول الاعضاء دعوة مواطنيها المؤهلين للاشتراك فى مسابقة لاختيار نشيد للمنظمة شريطة ان يتم الاشتراك فى المسابقة عن طريق وبمساندة حكوماتهم.

بند ٥ / بحث مسألة الميداليات المتبقية

٣٦ ــ لم يدرج هذا البند فى جدول الاعمال المؤقت وقد تم ادراجه مناقشته بناء على اقتراح مندوب نيجيريا ، وقرر المندوبانه اذا لم يتم التوصل الى حل عاجل لمشكلة الميداليات التذكارية المتبقية والتى تم تمويلها عن طريق قرض منحة البنك التجارى الاثيوبى فقد يترتب على ذلك ان تتزايد الفوائد المتحققة تدريجيا الى أن تصل على مر السنين الى ضعف او اكثر من ضعف مبلغ القرض الاصلى .

٣٧ ــ اما الموقف بالنسبة للقرض والميداليات حتى ٣١ يناير ١٩٧٥ كالاتى /

رصيد القرض المستحق	٧٠٢ر٩٩٨ر٣٢ دولار أثيوبى
رصيد الميداليات الذهبية	٣١٧٤ قطعة
رصيد الميداليات الفضية	١٨٠٢٦ قطعة
رصيد الميداليات البرونزية	١٨٢١٠ قطعة
رصيد الذهب	٢١ كيلو جرام و ٧٨٢ر٧٨٩ جرام.

٣٨ــ ونود فى هذا الصدد ان نشير الى قرارين اتخذا فى مقديشيو فى يونيو ١٩٧٤ احدهما يدعو الدول الاعضاء الى شراء الميداليات المتبقية بنسبة حصصها ، والثانى يخول للامين العام الادارى بيع فائض الذهب فى سوق الذهب الدولى وبناء على ذلك قام الامين العام الادارى بتوزيع مذكرة على الدول الاعضاء ارفق بها قائمة بالميداليات واجمالى السعر الخاص بكل منها ودعا الدول الى الوفاء بالتزاماتها فى هذا الصدد . وسبق ان ذكرنا من قبل فى هذا التقرير انه حتى الان لم تستجب سوى دولة واحدة فقط بصورة فعالة لهذه المذكرة . كما اصدر الامين العام الادارى تعليمات الى البنك التجارى الاثيوبى الذى يحتفظ برصيد الذهب كى يشرع فى بيعه الا ان البنك نصح بالانتظار الى ان تستقر الاسعار حيث انها الان فى تقلب مستمر . وعلاوة على ذلك ذكر البنك انه جرت محاولات لبيع الذهب فى السوق المحلى كى يوفر لمنظمة الوحدة الافريقية تكاليف شحن الذهب الى أوربا الا انه استبعد الفكرة نظرا للاسعار المنخفضة جدا التى عرضت عليه كما تقدم البنك ايضا بالتقدير الاجمالى التالى للاعباء المالية المترتبة على بيع الذهب فى الاسواق الاوربية /

تكاليف الشحن الجوى	٨٥ جنيه استرلينى
ضريبة مطار اضافية	١٥ جنيه استرلينى
تأميـــن	١٦٠ " "

---

٢٦٠ جنيه استرلينى ≠ ١٣٠٠ دولار أثيوبى

أجـــور ســـفر واقامـــة لشخصين لمرافقة الذهب ٥٠٠٠

الاجمالى ٦٣٠٠ دولار أثيوبى

٣٩ ــ واعتبرت اللجنة ان هذه النفقات توازى تقريبا الفائدة التى تحتسب علـى القرض فى شهر واحد ولذلك رأت انه لا يوجـد سبب يدعو الى عـــدم الموافقة على هذه المصروفات اذا ما دعت الحاجة الى ذلك .

٤٠ ــ وبالتالى قررت اللجنة ما يلى /

ان تطلب الى الامين العام الادارى مناشـــدة الدول الاعضاء الوفـاء بالتزاماتها وفقا للقرار الصادر فى مقديشيو (.....AHG/Dec.1 - XI) فيما يتعلق برصيد الميداليات .

وان تعطى الاولوية للدول الاعضاء التى قد تكون مؤسساتها الماليـة مهتمة بشراء رصيد الذهب وفقا للشروط الاتية /

١) بالنسبة للطلبيات الجزئية تتسلم الامانة الطلبيات وتقوم بحجز كميـة الذهب المطلوبة باسم الدولة المشترية حتى يوم ١٥ مـارس ١٩٧٥ .

٢) يتم تحديد سعر الذهب الذى يطلب بهذه الكيفيـة على اســاس سعر سوق فى لندن فى يوم ١٥ مارس ١٩٧٥ .

٣) الا انه اذا تقدمت دولة او اكثر من الدول الاعضاء بشكل منفـرد او جماعى بطلبية او طلبيات قبل الموعـد المحدد لشراء كل الكميـة المطروحـة للبيع فعلى الامين العام الادارى ان يعلن اغلاق باب البيـع ويخطر الدول الاعضاء الاخرى بذلك .

٤) في هذه الحالة الاخيرة يتم تحديد السعر على أساس سعر سوق لندن في اليوم الذى تلقت فيه الامانة امرا واوامر الشراء .

٥) يتم التسليم في أديس أبابا وعلى أية حال تستطيع الامانة العامة اذا ما طلب منها ذلك ان تتخذ الترتيبات نيابة عن الدول الاعضاء وعلى حسابها لتسليم الذهب في المكان المطلوب .

علما بانه بعد القضاء الفترة المحددة والتى تنتهى يوم ١٥ مارس ١٩٧٥ سيقوم الامين العام الادارى ببيع رصيد الذهب في السوق الدولية .

ORGANIZATION OF AFRICAN UNITY
ARCHIVES
REFERENCE
ORGANISATION DE L'UNITE AFRICAINE

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

1975-02

Report of the Rapporteur of the Programme Committee on the Celebration of the Tenth Anniversary of the OAU

Organization of African Unity

Organization of African Unity

https://archives.au.int/handle/123456789/9403

Downloaded from African Union Common Repository